

Distr.
GENERAL

A/48/661
1 December 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والأربعون
البندان ٤٤ و ٩١ (أ) من جدول الأعمال

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي: التجارة والتنمية

رسالة مؤرخة ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ موجهة إلى
الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة
ليوغوسلافيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه معلومات عن آثار الجزاءات على الحالة الاقتصادية والاجتماعية والانسانية
في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

وأكون ممتنًا لو تكرمت بطبعيم هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في إطار
البندان ٤٤ و ٩١ (أ) من جدول الأعمال.

(توقيع) دراغومير ديكوكيش
السفير
القائم بالأعمال بالنيابة

مرفق

آثار الجزاءات على الحالة الاقتصادية والاجتماعية والانسانية في يوغوسلافيا

إن الجزاءات التي فرضها المجتمع الدولي قبل سنة ونصف السنة تقريراً من خلال قرارات مجلس الأمن ٧٥٧ (١٩٩٢) و ٧٨٧ (١٩٩٢) و ٨٢٠ (١٩٩٣) ترتب عليها آثار اقتصادية واجتماعية وإنسانية مدمرة وآثار أخرى ذات عواقب لا يمكن التكهن بها.

ويمر اقتصاد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بحالة خطيرة بشكل خاص بسبب الآثار المترتبة على الجزاءات. وفي الوقت الحالي تزيد الخسائر الاقتصادية عن ٢٠ بليون دولار، كما أن الاقتصاد اليوغوسلافي هبط إلى المستويات التي كان عليها في الستينات.

وبحسب البيانات الأخيرة للبنك الدولي، كان الناتج الاجتماعي في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية يبلغ ٧٠ بليون دولار، أي أن نصيب الفرد كان ٣٠٠٠ دولار. ونظراً للاتجاهات السلبية، التي ترجع بصفة رئيسية إلى الحصار الاقتصادي المفروض على البلد، تفيد التقديرات بأن دخل الفرد في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية سيبلغ ٢٠٠ إلى ٢٥٠ دولار في نهاية عام ١٩٩٣، مع الاتجاه نحو المزيد من الانخفاض، إذا استمر الحصار في عام ١٩٩٤. وبالتالي، فإن الدخل في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية قد انخفض في عام ١٩٩٣ إلى ما دون خط الفقر بالمعايير الغربية. ويشير انتشار التضخم قلقاً متعاظماً، حيث أنه يؤدي إلى تدمير ما تبقى من الهيكل السليم للاقتصاد اليوغوسلافي وإلى تدني المستويات المعيشية للسكان إلى حد كبير. فعلى سبيل المثال، انخفض الناتج الاجتماعي في عام ١٩٩١ بمعدل ١١ في المائة بالمقارنة بما كان عليه في عام ١٩٩٠، وفي عام ١٩٩٢، انخفض بمعدل ٢٧ في المائة بالمقارنة بما كان عليه في العام السابق. وتزيد التقديرات بأنه سينخفض أيضاً في عام ١٩٩٣ بمعدل ٣٠ في المائة بالمقارنة بما كان عليه في عام ١٩٩٢. وتشير التقييمات إلى أن الخسائر المتراكمة الناجمة عن انخفاض الناتج المحلي وهبوط أسهم رأس المال الاجتماعي ستبلغ ٢٥ بليون دولار.

وقد أدى الحظر المفروض على النقل الدولي عبر جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية إلى تغيير اتجاه تدفقات السلع الأساسية والسياحة.

إن استمرار نظام الجزاءات سيؤدي في نهاية المطاف إلى التدمير المنهجي للهيكل الاقتصادي للبلد وإلى خلق طبقات اجتماعية واقتصادية تتغذى السيطرة عليها، وهناك، فيما يبدو، إحساس متزايد بفقدان الرؤوية لدى الخبراء الشباب والمبدعين في أعقاب الجزاءات، مما أسهم في "نزوح الأدمغة".

وقد انخفض حجم الانتاج الصناعي بمعدل ٢١ في المائة في عام ١٩٩٢. وفي النصف الأول من عام ١٩٩٣، انخفض بمعدل ٤ في المائة بالمقارنة بما كان عليه في الفترة نفسها من العام الماضي. وكان قطاعا تجهيز المعادن والصناعة الكهربائية أكثر القطاعات تضررا بالجزاءات.

كذلك أدى الافتقار إلى المواد الخام والسلع الوسيطة والوقود إلى إلحاق أضرار بلغة بالصناعة. وحسب معلومات معهد البحوث السوقية في بلغراد، فإن ٧٣ في المائة من الشركات التي أجريت عليها دراسات استقصائية في حزيران/يونيه ١٩٩٣، لم يكن لديها ما يكفيها من مواد خام، في حين تعرض ٩٢ في المائة إلى توقف الانتاج لفترات أقصر أو أطول.

وبلغ الانخفاض في حجم الانتاج الزراعي وصناعة التشييد ١٥ في المائة في عام ١٩٩٢. وانخفض الاستهلاك الحالي بمعدل ٢٠ في المائة في حين انخفضت معدلات الاستثمار إلى النصف. وفي عام ١٩٩٢ انخفض التصدير بشكل حاد (٥٠ في المائة) والاستيراد بمعدل ٣٧ في المائة في أعقاب الجزاءات التي فرضتها الجماعة الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية. ونتيجة لذلك، ارتفع العجز التجاري إلى ١,٣ مليون دولار.

وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، رفضت لجنة الجزاءات طلبا لاستيراد الغاز الطبيعي من الاتحاد الروسي لتصنيع الأسمدة. ونتيجة لأنعدام الأسمدة وحدها، يقدر أن ينخفض انتاج القمح هذا العام بمقدار ٥٠٠٠٠ طن. كما أن النقص في الوقود قد أثر على نحو خطير على الحجم المتوقع لنشر البذور هذا العام.

كذلك فإن تدهور الحالة الاقتصادية ينعكس في زيادة معدلات البطالة (حيث بلغ عدد المسجلين رسميا في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ٧٥٠ ٠٠٠). بيد أن عدد المستخدمين إسميا يقدر بـ ١,٢ مليون واحد، كما يوجد ١,٢ مليون من المتقاعدين، مما يعني أنه كان هناك في نهاية عام ١٩٩٢ ما يزيد على ٣ ملايين من العاطلين أو المستخدمين إسميا، بالإضافة إلى المتقاعدين، ومن يتلقون إعارات اجتماعية. ومن الناحية العملية، فإن ذلك يعني أن حوالي مليون واحد من المستخدمين يعيشون مجتمع سكان جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الذين يبلغ عددهم ١١ مليون نسمة بالإضافة إلى ما يقدر بحوالي مليون من اللاجئين. وعلى الرغم من وجود قطاع خاص حيوي نسبيا في ميدان الخدمات (التجارة)، حتى في هذه الظروف الصعبة، فلا يوجد ما يكفي لاستيعاب هذا العدد المفتوح الكبير في القوى العاملة.

وقد انعكست الآثار المدمرة للحصار الاقتصادي التمييزي بأوضح أشكالها في التضخم المفرط والحاد (٨٨٠ في المائة في آب/أغسطس) وفي تدني المستويات المعيشية. وتتمثل المشاكل الإضافية التي ترتب علىها آثار اجتماعية خطيرة بالصعوبات التي تكمن في توفير الرعاية للأجئين (٦٥٠ ٠٠٠ من المسجلين، بالإضافة إلى ٢٠٠ ٠٠٠ من الحالات غير المسجلة المقدرة).

ولا شك في أن دنو شبح الحرب من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية يسهم أيضا في هذا الوضع. فقد تم تخفيض قيمة العملة المحلية بنسبة ١٠٠ في المائة، كما أدى الانقطاع في خطوط الإمدادات في المدن، بسبب نقص الوقود بشكل رئيسي، إلى جانب التضخم المفرط، إلى حدوث أوجه قصور مؤخرا. وأصبحت السلع الرئيسية الغذائية أكثر غلاء مما هي عليه في المدن الأوروبية.

وأدى انهيار الأنشطة الاقتصادية بسبب الجراءات إلى حدوث توسيع مفاجئ لاقتصاد السوق الموازية، ولا سيما في المجالين المالي والنقدني، وذلك عن طريق المعاملات التي تتناقض مع القوانين والنظم القائمة إذ أن حصة النقد تتجاوز ٥٠ في المائة من إجمالي المعرض من النقد، في مقابل ١٠ إلى ١٥ في المائة في الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو؛ كما أن جزءاً كبيراً من التجارة التي تحدد قيمتها نقداً لا يخضع للضرائب، ويفعل دوره عن طريق إصدار عملات نقدية، مما يسفر عن حدوث آثار تضخمية).

وبالاضافة إلى ذلك، فإن الجراءات والأزمة الاقتصادية ترك آثاراً حادة على القطاع الخاص وتحويل الاقتصاد فيما يتعلق بعملية التحول إلى القطاع الخاص. ولذلك أصبح بقاء ١٠٠ من الشركات الخاصة معرضًا للخطر، مما أدى إلى شل الأعمال الحرة التي تعد أحد القطاعات الحيوية للميكل الاقتصادي.

وفي ميدان التجارة الخارجية، خسر الاقتصاد اليوغوسلافي، بسبب الحصار الاقتصادي، أسواقاً رئيسية في الجماعة الأوروبية والبلدان الأوروبية الأخرى. ونتيجة لذلك، أصبحت يوغوسلافيا غير قادرة على تسويق سلعها التصديرية الأساسية، مما ترك آثاراً مدمرة على القطاعات ذات الاتجاه التصديرى وعلى الشركات التي يعتمد انتاجها على الواردات. وكانت هذه الحالة نتيجة مباشرة لتعليق اتفاق التعاون بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية والجماعة الأوروبية والبروتوكولات الملحقة به (المالي والتجاري وبروتوكول المنتوجات)، من طرف واحد، والاتفاق مع الجماعة الأوروبية بشأن الفحم وال الحديد، وما أعقب ذلك من استبعاد يوغوسلافيا من قائمة نظام الأفضليات المعمم بالنسبة لجميع البلدان المتقدمة النمو. وفي وقت لاحق، توقفت من طرف واحد أنشطتنا في المنظمات الدولية (الأمم المتحدة، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، وغيرها)، والمنظمات المتعددة الأطراف الأخرى (مجموعة "غات"، المنظمة العالمية للسياحة، المنظمة العالمية للملكية الفكرية، وغيرها) والاتفاقيات الثنائية في ميدان التجارة الخارجية وغير ذلك من أشكال التعاون الاقتصادي. وسيكون لذلك أثر سلبي على شروط وصول يوغوسلافيا إلى الأسواق المالية وتسويق منتجاتنا في الأسواق الخارجية بعد رفع الجراءات.

وقد وجهت الجراءات ضربة قوية إلى النقل والاتصالات في يوغوسلافيا. فقد أعقاب حظر الرحلات الجوية لشركة النقل الجوي اليوغوسلافية حظر لجميع وسائل النقل الأخرى. وقد أسمم القرار (١٩٩٣) بوجه خاص في عزل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية عن العالم من ناحية النقل والاتصالات. فقد احتجزت السفن والطائرات اليوغوسلافية التي كانت في الخارج في ذلك الوقت وحضرت عليها العودة إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. كما تم تقييد الملاحة على نهر الدانوب ولا تستطيع السفن اليوغوسلافية الابحار خارج المياه الإقليمية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وتتأثر بشكل حاد توفير المساعدة الإنسانية. كما

حظر استخدام ميناء بار البحري لذلك الغرض بموجب قرار خاص من لجنة الجزاءات. وهناك ٢٠ سفينة بحرية و ٧ سفينة نهرية و ٦ طائرات يوغوسلافية خاصة للحصار. وتتجاوز قيمتها الإجمالية ٦٠٠ مليون دولار.

ولا تسمح بلدان الجماعة الأوروبية بدخول الباصات التي تحمل لوحات تسجيل يوغوسلافية أو باصات عليها لوحات أجنبية تحمل مسافرين يوغوسلافيين. ونتيجة لذلك، حرم العاملون بصفة مؤقتة في الخارج من السفر بتكلفة مخفضة لزيارة أقربائهم في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، ولا سيما خلال عطلات عيد الميلاد وعيد الفصح. بل إن بلداناً كثيرة تذهب إلى أبعد ما تو許ه بالفعل قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وكثيراً ما يتعرض سائقو السيارات التي تحمل لوحات تسجيل يوغوسلافية والمسافرون الذين يستغلونها لمضائقات لساعات عديدة على مناطق العبور الحدودية مع هنغاريا والنمسا وغيرها من البلدان. وعلى الرغم من أنهم يحملون وثائق صحيحة لنقل الأغذية الإنسانية إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، فإن ضباط الشرطة والجمارك يؤخرون هذه الشاحنات، لفترات تصل أحياناً إلى أسبوع كامل، بحجة فحص صحة الوثائق، رغم أن الأدوية وغيرها من المساعدات الإنسانية قد لا تتحمل حالات التأخير في النقل لمدة طويلة.

وقد أدت الجزاءات أيضاً إلى انخفاض في حجم وسائل النقل في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وارتفاع في تكاليف التشغيل، ومحاصرة المكاتب والموجودات اليوغوسلافية في الخارج. ونتيجة لتنفيذ الجزاءات، تعذر تحصيل الاستحقاقات الخارجية التي تقدر بما يزيد عن بليون دولار في نهاية عام ١٩٩٢.

وفي ميدان تقديم الأطعمة والسياحة، انخفض حجم الأعمال والخدمات في عام ١٩٩٢ بمعدل ٢٣ في المائة بالمقارنة بما كانت عليه الحال في عام ١٩٩١. وفي عام ١٩٩٣، لا يزال حجم السياحة في حالة انكماس، إذ أخذ عدد السائحين الأجانب يتقلص بسبب العزلة الدولية ليوغوسلافيا، ومن جهة أخرى، قل أيضاً عدد السائحين المحليين بسبب الفقر الذي تفشي بين السكان.

وتنجم عن الجزاءات صعوبات يكاد يتذرع التغلب عليها على الصعيد الاجتماعي والإنساني في مجال توفير الظروف العادلة للحياة اليومية. ونتيجة لذلك، فإن الجزاءات، فضلاً عن أنها تؤدي إلى خنق الاقتصاد، تؤدي إلى الإفقار المهيمن للسكان. وفي الوقت ذاته، فإن هناك ٦٠٠٠٠٠ من اللاجئين من مختلف الجنسيات ممن وجدوا لهم مأوى في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وهؤلاء هم أشد الناس معاناة بشكل خاص. ومن اللاجئين هناك ٢٥٠٠٠ طفل ممن يحتاجون إلى الرعاية الصحية والتعليم الابتدائي الذي يتذرع على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية توفيرهما دون مساعدة إنسانية خارجية).

إن الحالة الاجتماعية والإنسانية البالغة الخطورة في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في ظل الجراءات المفروضة من جانب المجتمع الدولي تؤكدها وثيقة الأمم المتحدة المعروفة "النداء المنقح المشترك بين الوكالات من أجل يوغوسلافيا السابقة" المؤرخ ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، والذي قامت بتجميده إدارة الشؤون الإنسانية التابعة للأمم المتحدة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

وخلال فصل الشتاء الماضي، ونظراً لعدم وجود التدفئة الكافية (إذ لم تكن هناك أي تدفئة على الإطلاق في بعض المؤسسات) زادت نسبة الوفيات بين المواليد، وكذلك بين كبار السن والمرضى، وكانت هناك حالات إصابة بالالتهاب الرئوي والأمراض الأخرى الناجمة عن البرودة وحالات النقص الشديدة في الأدوية الأساسية. ومع اقتراب فصل شتاء آخر، فإن الجراءات إذا لم يتم رفعها أو على الأقل تخفيفها، ستؤدي إلى تعریض الأطفال والمرضى والشيوخ إلى مزيد من المخاطر.

وحتى عام ١٩٩١، كانت لدى يوغوسلافيا شبكة شاملة من مؤسسات الرعاية الصحية، والموظفين ذوي خبرة والمعدات التقنية، بما يمكن من توفير الوقاية الصحية الكافية لجميع فئات السكان وفقاً لمعايير منظمة الصحة العالمية. وكان التأمين المتعلق بالرعاية الصحية شاملة، كما كانت خدمات الوقاية في مجال الرعاية الصحية تقدم بالمجان تقريباً.

وقد أدى انفصال بعض الجمهوريات اليوغوسلافية السابقة إلى زيادة الحالة الاقتصادية سوءاً بوجه عام، الأمر الذي انعكس بوجه خاص في ميدان الرعاية الصحية. وأصبحت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لا تحصل على ٦٠٪ في المائة من الأدوية والمواد التي كانت توفرها جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة. وأصبحت أحدث المعدات الطبية المستوردة من ألمانيا واليابان، والتي كانت تجري صيانتها سابقاً في زغرب، غير صالحة للاستعمال لعدم توفر الصيانة اللازمة. وفجأة أصبح البلد يعاني من عدم وجود الأدوية التي كان يجري استيرادها في الماضي، والمواد الخام الضرورية لتصنيعها محلياً، ومن عدم وجود الأجهزة وقطع الغيار والمواد الصحية الضرورية للأغراض العامة والمتخصصة.

وفي عام ١٩٩٢، زادت نسبة الوفيات بسبب الأمراض المعدية بمعدل ٣٧,٥٪ في المائة بالمقارنة مع عام ١٩٩١، كما زاد عدد الأمراض الوبائية المعدية مرتين ونصف المرة. وتعين تقليل برنامج التحصين الإجباري للأطفال، وفقاً لمعايير منظمة الصحة العالمية، بالمقارنة مع عام ١٩٨٨. وانخفضت النسبة المئوية للأطفال الذين تم تطعيمهم ضد الشلل من ٩٣,٣٪ في المائة إلى ٨٤,٤٪ في المائة، في حين انخفض عدد الذين تم تطعيمهم باللقاح الثلاثي من ٩١,٢٩٪ إلى ٨٤,٤٥٪ في المائة، والحصبة من ٩١,٧٩٪ إلى ٨٠,٦٤٪ في المائة. وزادت نسبة وفيات المواليد في بلغراد من ١٤٪ إلى ١٦٪ في المائة في عام ١٩٩٢. ولأول مرة منذ سنوات أصبح فقر الدم واحداً من الأمراض العشرة الرئيسية بين الكبار. وأجرى مركز أمراض القلب والأوعية الدموية في بلغراد ٥٠٢ عملية جراحة القلب في عام ١٩٩١ بالمقارنة مع ٢٠٣ عملية فقط في ١٩٩٢. وتقلص عدد العمليات الجراحية الخاصة بزراعة الكلى بنسبة ٥٠٪ في المائة.

وتدورت الحالة الصحية للسكان تدريجياً شديداً نتيجة لتدور مستويات المعيشة والتعرض لفترات طويلة لحالات الإجهاد. ووصلت الأحوال العامة في المستشفيات إلى الحضيض ولا يمكن مقارنتها إلا بالأحوال التي كانت سائدة أثناء الحرب العالمية الثانية. وهناك نقص في الأدوية والمطهرات والقطن الطبي والضمادات وكلوريد الصوديوم اللازم لتنقية المياه. وهناك حالات من الإصابات بأمراض كثيرة التي يعتقد أنه تم استئصالها (التيفود، والجدري، وغيرها). كما زاد عدد حالات الإصابة بالسل وخاصة بين اللاجئين، إذ أدى عدم توفر أفلام الأشعة السينية والأدوية إلى تأخير اكتشاف الإصابة بالمرض وعلاجه في وقت مبكر. وفي الوقت الحالي، هناك نقص بنسبة تربو على ٥٠ في المائة في الأدوية الضرورية الواجبة للوقاية الصحية الأولية (المضادات الحيوية وغيرها). وهناك نقص في الأدوية الضرورية الواجبة لمرضى القلب والمواد الكيميائية الواجبة لعمليات تنظيف الكلى والتي لا يمكن إنتاجها محلياً لعدم استيراد المواد الخام، مما سيؤدي إلى وفاة الآلاف من المرضى الذين يتلقون هذا العلاج.

ورغم أن الجزاءات لا تشمل إمدادات الأدوية، فإن هناك مشاكل كثيرة تعترض سبيل الحصول عليها من الخارج. وفضلاً عن ذلك، فإن لجنة الجزاءات حظرت على أصحاب المصانع اليوغوسلافيين استيراد المواد الخام إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لإنتاج الأدوية، الأمر الذي يشكل ضربة قوية ليس فقط للصناعة الصيدلانية ولكن لنظام الرعاية الصحية بوجه عام إذ أن شراء الأدوية الجاهزة للاستعمال يكفيه كثيراً، وقد تم تجميد الأموال اليوغوسلافية في الخارج حتى وإن كان استخدامها لهذه الأغراض. وفي الوقت ذاته، لا يمكن لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تصدير أي سلعة يمكن أن تدر عائداتها نقداً أجنبياً. ومما يضاعف من تأزم الحال أنه حتى قبل تطبيق الجزاءات كانت يوغوسلافيا تعتمد اعتماداً كبيراً على استيراد المنتجات والمواد الضرورية الواجبة للصناعة الصيدلانية (وبالنسبة للمواد الطبية والصحية يتعين استيراد ٩٥ في المائة من المواد الخام، وأكثر من ٨٥ في المائة من السلع الوسيطة، وأكثر من ٩٠ في المائة من المعدات الطبية). أما الأجهزة ذات التكنولوجيا العالمية التي تم شراؤها قبل فرض الجزاءات (مثل أجهزة علاج الأمراض المهنية وأجهزة التصوير الرنيني المغناطيسي التوسيعية وغيرها) فقد أصبحت بالية أو غير صالحة للاستعمال لأن الموردين الأجانب (سيمنز، وجنرال إلكتريك، وكوشيرنت، وغيرهم) يرفضون صيانتها لأجلها ولأن قطع الغيار، وهي غالباً ما تكون ثانوية ورخيصة، لا يمكن شراؤها في الخارج. وليس هناك وقود كافٍ لسيارات الإسعاف، حتى في حالات الطوارئ.

وبموجب القرار ٧٥٧ (١٩٩٢)، فإن تحويلات المعاشات التقاعدية وغيرها من مدفوعات الضمان الاجتماعي المرسلة من الخارج إلى مستفيدين في يوغوسلافيا قد توقفت. ونتيجة لذلك، حُرم المستفيدون من سبل معيشتهم الأساسية الأمر الذي يتناقض، في جملة أمور، مع الفقرة ٥ من القرار ٧٥٧ (١٩٩٢) الذي يقضي باستثناء المدفوعات لأغراض إنسانية من نظام الجزاءات.

ويوجد في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ٦٠٠٠ من أصحاب المعاشات التقاعدية الذين يحصلون على معاشاتهم التقاعدية من ١٩ بلداً من البلدان التي أبرمت يوغوسلافيا معها اتفاقيات للضمان الاجتماعي (ألمانيا، وإيطاليا، وبلجيكا، وبولندا، وبولندا، والجماهيرية العربية الليبية، والجمهورية التشيكية،

والدانمرك، ورومانيا، والسويد، وسويسرا، وفرنسا، ولكسنبرغ، ومصر، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، والنمسا، و亨غاريا، وهولندا) أو مع بعض البلدان على أساس تشريعات وطنية حيث لم تُبرم اتفاقيات ثنائية (الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، واستراليا، ونيوزيلندا، والاتحاد الروسي، وغيرها). وبإضافة إلى ذلك، هناك قرابة ٤٠٠٠ طفل من يتلقون مدفوعات إعالة و ٥٠٠٠ من أفراد أسر العاملين بالخارج، وأصحاب المعاشات التقاعدية الذين يتلقون مدفوعات للتأمين الصحي من الخارج. ويشكلّ وقف هذه المدفوعات من الخارج انتهاكاً لحقوق الإنسان الأساسية وقواعد القانون الدولي الأساسية كما أنه يتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وقد رفضت لجنة الجراءات مراراً طلبات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية باستثناء هذه المدفوعات من نظام الجراءات. وأخيراً، وفي ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، ذكرت اللجنة أنه "في حين يجوز للحكومات أن تقرر إرسال مستحقات الضمان الاجتماعي إلى المستفيدين في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، فإن على الحكومة المعنية أن تجد وسيلة للقيام بذلك دون الإخلال بالجزاءات الالزامية".

ومع ذلك، وعلى الرغم من الإذن الصادر عن اللجنة من حيث المبدأ، فإن بعض الشركاء الأجانب تجاهلوا ذلك. وقد قبل عدد من البلدان بموقف اللجنة، في حين أن بلداناً أخرى، معظمها من أعضاء الجماعة الأوروبية، لم تظهر استعداداً للقيام بذلك.

وتسمح معظم البلدان الأوروبية بإرسال المدفوعات إلى المستفيدين في يوغوسلافيا عن طريق حسابات مفتوحة للمستفيدين في تلك البلدان (أو في بلد مجاور، مثل هنغاريا أو النمسا) حيث تودع المدفوعات أو مستحقات الضمان الاجتماعي. ومع ذلك، فإن المستفيدين اليوغوسلافيين في موقف صعب إذ يقتضي الأمر منهم تحمل تكاليف سفر والتعرض لمتابعة أخرى إذ أن معظمهم من كبار السن. كما تعرض بعضهم للمعاملة المهينة في المصادر لا لسبب سوى أنهم مواطنون يوغوسلافيون.

وقد توقفت جميع برامج التعاون العلمي والتكنولوجي والتقني مع بلدان هامة بما لذلك من أثر وخيم على التطوير العلمي والتكنولوجي لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. فقد منع العلماء اليوغوسلافيون من الحصول على آخر ما وصلت إليه الخبرة الفنية ومن تبادل الخبراء والمواد والمعدات، ومن الحصول على الدعم المالي وغيره من أشكال الدعم من الخارج.

ونتيجة لوقف أنشطة البرنامج الوطني ليوغوسلافيا مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وعدم تمكينها من المشاركة في تعزيز البرنامج الإقليمي لأوروبا، حرمت يوغوسلافيا من ٨ ملايين دولار في شكل مساعدة تقنية مقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد استبعدت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أو منعت من الاشتراك في منشآت وقواعد بيانات دولية هامة (مثل CERN، و EARN، و BITNET، و EURONET، و OLIS، و CEN، و EUROBASE، و HOSTOM، و DIALOG، وغيرها)، مما حال بالفعل من اتصالها العادي بالعالم الخارجي والحصول على المعلومات بفرض تكيف الاقتصاد اليوغوسлавي والمعايير التقنية والعلمية

اليوغوسلافية. ونادراً ما يشارك ممثلو جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في الحلقات الدراسية والندوات والمؤتمرات العلمية الدولية. ومنعت أيضاً من الاشتراك في التدريب المتقدم بالخارج، والنشر في المجالات الأجنبية، وتبادل المنشورات وغيرها من المعلومات العلمية والتكنولوجية.

إن رفض بعض البلدان إرسال البريد (عدا الرسائل) إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، بما في ذلك المنشورات والمجلات العلمية وغيرها التي سبق الاشتراك فيها وتسديد قيمة الاشتراك، إنما يمثل انتهاكاً لشريعة حقوق الإنسان، ويعد تصرفاً همجياً لم يسبق له مثيل حتى خلال الحرب العالمية الأولى حينما كان البريد الدولي له حرمة فيما بين الأطراف المتحاربة.

وقد أوقف تدفق المعلومات إلى يوغوسلافيا ومنها في وقت تحظى فيه المعلومات بأهمية غير عادية. كما أوقف برنامج التبادل التليفزيوني، واستبعدت الإذاعة اليوغوسلافية والتليفزيون اليوغوسلافي من الاتحاد الأوروبي للبث الإذاعي.

وكان للجزاءات أيضاً آثار ضارة مضاعفة على التعليم، رغم أن هذا المجال لم يذكر على وجه التحديد في قرارات مجلس الأمن. ونظراً للحظر المفروض على إمدادات النفط والمشتقات النفطية، تعرضت تدفئة المدارس لصعوبات أسفرت عن مشاكل في تنظيم النصول الدراسية خلال العام الماضي.

وكان للجزاءات أيضاً أثر سلبي على البيئة. ذلك أن الحصار الإيكولوجي يؤثر على جميع المواطنين ويعرض للخطر حق كل فرد في العيش في بيئة مأمونة. وعلى سبيل المثال، فإن مجرد عدم توفر قطع الغيار يؤدي إلى زيادة المجازفة بوقوع حوادث بيئية، وتلوث الماء والهواء، وإزالة الأحراج، وما إلى ذلك. وهذه العواقب ليست فقط ذات طابع محلي؛ فهي يمكن أيضاً أن تؤثر تأثيراً ضاراً على مجالات تتجاوز حدود يوغوسلافيا من حيث التلوث العابر للحدود.

وقد أحدثت الجزاءات أيضاً تغييرات في القيم الأدبية والأخلاقية. فقد ضاعت القيم الاجتماعية التقليدية وشاع الاجرام والفساد والتهريب والعنف مما ولد شعوراً بالخوف على نطاق واسع. وفي الوقت ذاته، فإن الجزاءات والعزلة السياسية المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية من شأنها أن تدفع الحالة السياسية في البلد إلى التطرف من خلال هدم الطبقات الاجتماعية، ولا سيما الطبقة المتوسطة. ولذلك فإن العمليات الديمقراطية تتعرض للإعاقة إذ أن السكان الذين يتعرضون للعقاب الشديد على يد المجتمع الدولي ويستطيعون بالكاد البقاء على قيد الحياة. لا سبيل أمامهم إلى التفكير في الديمقراطية ويركزون بدلاً من ذلك على مجرد الوجود.

- - - - -